
المحور النهائي للحلقة العامة الحادية والتمهين بعد المائة

المعقوده في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ١٦ ايار/مايو ١٩٩١ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد ميرعي . . ساتانوف (اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية)

الرئيسي (الكلمة بالروسية): أود أولاً أن أرحب بكم في الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح بعد انقضاء العطلة ، وأعلن افتتاح الجلسة ٥٩١ لمؤتمرنا .

ونياًبة عن المؤتمر ، أود أن أرحب بحرارة بضييفين بارزين سيتحدثان إلينا اليوم . سيكون أول المتحدثين هو وزير الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية لألمانيا ، معادة السيد هيلموت شيفر . وهذه أيضاً أول زيارة يقوم بها لمؤتمرنا ممثل رفيع المستوى لألمانيا منذ وقوع الأحداث الهامة في العام الماضي في أوروبا ، مما أدى إلى تحسن كبير في المناخ السياسي وفي الأحوال الأمنية . وأنني على ثقة ، واضحاً فسي الاعتبار الدور الهام الذي قامت به جمهورية ألمانيا الاتحادية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي ، بأن زيارته تجيء في وقت مناسب ، وأن البيان الذي سيلقيه أماننا اليوم سيجد آذاناً صاغية باهتمام خاص منا جميعاً وسيسهم اسهاماً هاماً في عملنا .

كما سيتحدث إلينا معادة السفير أرنو كارهيلو ، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في فنلندا ، وهو شخصية معروفة لأعضاء المؤتمر . وهو يتابع عن كثب التقدم المحرز في عملنا ، وجاء إلى هنا أكثر من مرة في الماضي ليعرض آراء حكومته ومبادراتها المحددة بشأن القضايا الأساسية لنزع السلاح . أن اسهام فنلندا فسي عملنا ، وبخاصة في مجال حظر الأسلحة الكيميائية ، يحظى بتقدير بالغ وأنني انتظر اليوم بشوق سماع بيانه .

أنني متأكد من أننا جميعاً نأسف لرحيل اشين من زملائنا تركانا لتولي مهام هامة أوكلتها إليهما حكومتاهما - وهما ممثل اندونيسيا ، السفير ويسر لوييس ، وممثل ميانمار ، السفير أو آوونغ شانت . وخلال الفترة التي أمضاها في المؤتمر اضطلعنا بمهامهما بكفاءة مهنية وأبديا معات متميزة معروفة جيداً . ونياًبة عن المؤتمر أتمنى لهما كل النجاح في مهامهما الجديدة . وفي الوقت نفسه ، أود أن أرحب بحرارة بممثل ميانمار الجديد السفير ، تين كياو هلاينغ الذي عين رئيساً لومد بلده .

أن بداية الجزء الثاني من دورة المؤتمر تتفق مع أحداث تبشر بالخير لنجاح عملنا ، وبخاصة في ميدان الأسلحة الكيميائية . أنني متأكد من أننا منستمع اليوم إلى بيانات أكثر تفصيلاً تتعلق بهذه الأحداث . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم أن وفدي ، وأنا شخصياً بصفتي رئيساً للمؤتمر ، على استعداد للتعاون لكي يُفعل كل شيء ممكن من أجل احراز تقدم في عملنا المتعلق بهذه المسألة ، وأيضاً فيما يتعلق بمسائل أخرى معروضة على المؤتمر ، بعية حلها بنجاح .

يوحد على قائمة المتحدثين التي لديّ اليوم سعادة وزير الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية لالمانيا ، وسعادة وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في فنلندا ، وكذلك الرئيمان البارزان لوفدي الولايات المتحدة الامريكية والسويد . وادعو الآن المتحدث الاول سعادة السيد هيلموت شيفر ، وزير الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية لالمانيا لالقاء كلمته .

السيد شيفر (المانيا): انه لشرف وامتياز عظيمان لي أن أتمكن اليوم من أن أتوجه بالحديث إلى مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، وهو الهيئة التي تعالج جوانب أساسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح نيابة عن المجتمع الدولي . ولقد أصبحت يأسادة الرئيس ، في هذا العام رئيسا للجنة الخمسة للمفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية . ان مهمتكم ذات المسؤولية ينظر اليها الناس في جميع انحاء العالم بأكبر قدر من الاهتمام ويعلقون عليها آمالا كبيرة: أي حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن خطرا عالميا وشاملا يمكن التحقق منه بفعالية . لقد أيدت جمهوريّة المانيا الاتحادية بشدة هذا الهدف منذ أولى لحظات البداية وتأمل في تحقيقه قريبا . وبناء عليه ، ترحب حكومتي جداً باقتراحات الرئيس بوش الحديدة التي ستعرض لها هذا الصباح وتؤيدها تماماً ، حسب ما قيل لي ، وهي اقتراحات تهدف إلى تحقيق الحظر الشامل والقابل للتحقق منه للأسلحة الكيميائية خلال الشهور الاثنى عشر المعملة .

وأود في بياني أن أركز على مشكلة اكتسبت ملة وثيقة جديدة بالموضوع في ضوء الخلفية المأساوية لحرب الخليج الأخيرة . وأشير هنا إلى الاثار الخطيرة التي قد تترتب على التراكم الجامح للأسلحة التقليدية والمعدات ذات الاستخدام المردوح على الأمن الاقليمي والدولي . لقد سين عدوان العراق الأخير مرة أخرى مدى أهمية أن يزييد المجتمع الدولي اهتمامه بهذا الموضوع .

وما زالت تدابير تحديد الأسلحة الإقليمية تشكل العناصر الأساسية للاستقرار الدولي . ولذا فإن الحكومة الألمانية تعتبر سرعة بدء نفاذ معاهدة القوات التقليدية في أوروبا أولوية سياسية عليا . ومن الأساسي الآن إزالة جميع العقبات التي تعرقل سرعة التصديق على المعاهدة من جانب جميع البلدان المشاركة . ولن يمكن تخفيض الترسانات الموجودة في الشرق والغرب بكميات كبيرة من المنظومات الرئيسية للأسلحة التقليدية إلا بعد التصديق على المعاهدة . والأهم هو الطريقة التي سيعد بها هذا التخفيض . إن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا تحدد بدقة اجراءات تدمير مخزونات الأسلحة التي تزيد عن الكميات القموى المسموح بها . وهذا يكفل عدم تحقيق زيادة الأمن في أوروبا على حساب الأمن والاستقرار في مناطق العالم الأخرى .

إننا في أوروبا لا نستطيع أن نقدم أنشطتنا المتعلقة ببناء الثقة والأمن ونزع السلاح كمثال لسائر مناطق العالم إذا لم نتمكن أنفسنا من حل مشاكلنا .

إن التحديد الصارم لكل صادرات الأسلحة يشكل منذ وقت طويل جزءاً شاملاً من السياسة التي تتبعها جمهورية ألمانيا الاتحادية . فالحكومة الألمانية تدرس بعناية كبيرة كل طلب للحصول على ترخيص بالتصدير . إن صادرات الأسلحة الحربية إلى بلدان خارج حلف شمال الأطلسي تخضع لرقابة تقييدية بشكل خاص . وهكذا فإن حكومة ألمانيا لا تعترض أصلاً على الإنفاق على الدفاع وصادرات الأسلحة . إن من حق كل بلد حماية نفسه وحماية حرية مواطنيه من التهديدات الخارجية . وهذا يقابل الحق الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . بيد أن الحكومة الألمانية لا تأذن بتصدير المعدات الحربية إلا إذا حصلت على ضمانات كافية بأن هذه الصادرات تلي الاحتياجات الأمنية المشروعة للبلد المتلقي ولا تزيد من التوترات القائمة . إن جمهورية ألمانيا الاتحادية ، في حربها ضد الصادرات غير المصرح بها وغير القانونية ، أحكمت قواعد التصديرية وآلياتها الرقابية في نهاية عام ١٩٩٠ إلى حد أن لديها الآن واحداً من أشد نظم مراقبة الصادرات تقييداً في العالم .

لكن تطورات الأعوام الأخيرة تسين بوضوح أن الجهود الوطنية لتحديد صادرات الأسلحة لا يمكن أن يكون لها إلا أثر محدود من المرجح أن يستمر تناقصه في المستقبل: فنظراً لتكاليف الاستحداث يزداد ظهور منظومات جديدة من الأسلحة عن طريق مشاريع تعاونية . وهذا يعني حتماً أن قرارات تصدير هذه المنظومات للغير تتطلب اتفاقاً فيما بين جميع البلدان المشتركة في المشروع التعاوني . وهكذا فإن السوق الأوروبية الواحدة المقرر استكمالها في المستقبل القريب ستعمل من الضروري تحقيق زيادة تنسيق السياسات الوطنية في مجال تصدير الأسلحة . لقد بدأت محادثات بين أعضاء الجماعة الأوروبية بشأن هذا الموضوع ، وتأمل حكومة ألمانيا أن تؤدي هذه المحادثات قريباً إلى نتائج ملموسة .

إن تجربتنا في مجموعها تشير إلى أنه لا يمكن مراقبة النقل العالمي للأسلحة التقليدية إلا بتعاون جميع أعضاء المجتمع الدولي . إن قيود التصدير التي يفرضها عدد قليل من البلدان المصدرة للأسلحة لا يمكن أن تمنع تلبية الطلب من جانب بلدان أخرى . وفضلاً عن ذلك ، فإن البلدان التي تمارس التقييد فيما يتعلق بواردات الأسلحة قد تصبح مهددة من دول مجاورة تتورد كميات ضخمة من الأسلحة . ولذا فإن الشرط الأساسي لإحراز تقدم ملموس في الحد من انتشار الأسلحة التقليدية هو وجود اقتناع عام بأن إيجاد حل للمشكلة هو في مصلحة جميع البلدان . وقد طالب الأمين العام للأمم

المتحدة السيد بيريز دي كويلار في خطابه الأخير الذي وجهه إلى البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ بإيلاء اهتمام خاص لموضوع تحديد صادرات الأسلحة مستقبلاً .

إن الأرقام الواردة في دراسة نشرها مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبين أبعاد المشكلة: فقد تضخمت واردات البلدان النامية من الأسلحة من مليار دولار عام ١٩٦٠ إلى ٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ . وهذا الرقم يشكل ثلاثة أرباع كل صفقات الأسلحة في أنحاء العالم . ووفقاً لتقديرات البنك الدولي ، يبلغ الإنفاق العسكري الإجمالي للعالم الثالث نحو ٢٠٠ مليار دولار ويزداد تصاعداً . وحتى في حالة مجرد تخفيض معدلات النمو الحالية ستتوفر موارد مالية ضخمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن حكومة ألمانيا تنظر حالياً في أن تجعل معوستها الإنمائية أيضاً متوقفة على استعداد بلدان العالم الثالث لتقييد واردات الأسلحة .

وإن شراء منظومات الأسلحة الحديثة يعني بالتالي ارتفاع نفقات الصيانة والذخيرة وقطع الغيار . إن انتهاء الحرب الباردة والتغير في العلاقات بين الشرق والغرب قد فصحا كذلك النظم الاستبدادية في جميع أنحاء العالم باعتبارها نظاماً غير انسانية بشكل صارخ وظلت المستثمرين: فالديمقراطية وتعدد الأحزاب فصلا عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي هي أمور لا يمكن الاستعانة عنها أو حتى قمعها بتكديس الأسلحة . وتشير الأرقام السابقة التي ذكرتها من قبل أن تراكم الأسلحة التقليدية هو مشكلة لا تتعلق بعدد محدود من البلدان بل تتعلق بجميع الدول . ولا يمكن إحراز تقدم إذا اعتبر تحديد الأسلحة في هذا الميدان إجراء تتحده مجموعة من البلدان ، مثل البلدان المصدرة للأسلحة ، ضد مجموعة أخرى كالبلدان المستوردة لها ، أو من جانب منطقة من مناطق العالم ضد منطقة أخرى . إن الاعتماد على التسلح يبطوي على أخطار رئيسية بالنسبة لمصدري الأسلحة ومستورديها على السواء . وفي حالة البلدان المستوردة للأسلحة ، يمتص شراء المعدات العسكرية موارد مالية ضخمة لاتتاح عندئذ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفضلاً عن ذلك ، كما قلت منذ لحظات ، فإن شراء منظومات الأسلحة الحديثة يعني بالتالي ارتفاع نفقات الصيانة والذخيرة وقطع الغيار .

ويجب على البلدان المصدرة للأسلحة أيضاً أن تستخلص النتائج اللازمة . فقد تواجه مشاكل جسيمة وتعارضاً خطيراً بين هدف تأمين فرص عمل في الداخل عن طريق صادرات الأسلحة وهدف تدعيم الاستقرار الدولي من خلال الحد من صادرات الأسلحة . إن ادعاء أن صادرات الأسلحة وبخاصة منظومات الأسلحة الرئيسية ، تساعد على حفظ فرص العمل لا أساس له من الصحة . وعلاوة على ذلك ، فإن الصناعة العسكرية ذاتها قد اعترفت بأن تحويل السلع العسكرية وتدميرها طواعية وبشكل متعق عليه يتطلبان خلق فرص للعمل ، مما يجعل من الأسهل إلغاء الوظائف التي تعتمد على صادرات الأسلحة .

وأخيراً بينت حرب الخليج للبلدان المصدرة للأسلحة أنها قد تصبح مهددة بما تصدره من أسلحة لمناطق أخرى . ولذا يجب على البلدان الموردة والمتلقيّة على السواء أن تعتبر أن من الناجع الحد من انتشار الأسلحة التقليدية . ومع ذلك ، بالنظر إلى العدد الضخم من ممانع الأسلحة التقليدية وأنواعها ، من الواضح تعذر فرض هذه القيود . وينبغي بدلاً من ذلك أن تتحقق هذه القيود من خلال ضبط النقص طوعية من جانب موردي الأسلحة التقليدية ومتلقيها .

إن إيجاد حل دائم لهذه المشاكل يتطلب ما هو أكثر من مجرد تقييد نقل الأسلحة . فيلزم أيضاً البدء في التفكير في الحد من الإنتاج بشكل قابل للتحقق على أساس طوعي . وموق ذلك ، يبدو من المناسب البحث عن طرق ووسائل لتدمير الأسلحة التقليدية الزائدة عن الحاجة تحت إشراف دولي لكي لا تظل بالاستقرار في مناطق أخرى في العالم . إن أحكام معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي اشترت إليها منذ لحظات قد تملح الآن نموذجاً لترتيبات أشمل على نطاق عالمي .

وفي رأي حكومة ألمانيا أن تدابير بناء الثقة والأمن التي اتفق عليها مؤخراً لا تكفي لكي يضمن على نحو أفضل منع تهديدات مقبلة توحه للاستقرار في جميع مناطق العالم . وكخطوة أولى نحو الحد من انتشار الأسلحة التقليدية والطلع دات الاستخدام المزدوج ، ينبغي اتخاذ تدابير لتمييز الشفافية فيما يتعلق بنقل هذه المنظومات . لقد طالب وزير الخارجية غينشر منذ أكثر من عشر سنوات بإنشاء سجل للأمم المتحدة لمادرات الأسلحة ووارداتها كوسيلة مناسبة لتحقيق مزيد من الشفافية فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية . وأيد رؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية ، في اجتماعهم الذي عقده في لكسمبرغ في الشهر الماضي فكرة إنشاء هذا السجل . وتطالب حكومة ألمانيا أن يبدأ العمل بسجل الأمم المتحدة هذا في أقرب وقت ممكن . ونحن نعتز أن من الضروري أن تكون للسجل طبيعة تجعل أكبر عدد ممكن من البلدان يتخذ قراراً يؤيد إبلاغ بيانات عن صادراته ووارداته من الأسلحة إلى الأمم المتحدة . وأن وجود سجل يفرض مطالب كثيرة جداً على البيانات اللازمة إبلاغها ولا تبدي سوى بلدان قليلة استعداداً للاشتراك فيه نادراً ما يتمكن من الإسهام بشكل حاسم في تحقيق مزيد من الشفافية . إن حكومة ألمانيا ترحب بما أنجز من عمل في هذا الميدان على يد فريق خبراء تابع للأمم المتحدة وتنتظر باهتمام تقرير الفريق وما ورد فيه من توصيات . وفي رأيي أن سجلاً مثل هذا تمسكه الأمم المتحدة لمادرات الأسلحة ووارداتها يمكن أن يشكل خطوة هامة ، لكنها أولية يلزم أن تتبعها خطوات أخرى - تحقيقاً لمقاصد ليس أقلها زيادة تحريم صفقات الأسلحة غير المشروعة على الصعيد الدولي .

إن الحد من انتشار الأسلحة التقليدية يشكل مشكلة ملحة لا ينبغي التقليل من أهميتها بالنسبة لتحديد الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية وهو موضوع هذا المؤتمر . وكما هو معروف تماماً فإن التخلي عن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية كان على الدوام حجر الزاوية في سياسات جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ نشأتها ، وقد أعادت الحكومة الألمانية تأكيد هذا التخلي باسم ألمانيا كلها في المؤتمر الرابع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار . كما تشارك ألمانيا ايجابياً في الجهود الحالية المتعددة الأطراف لتدعيم النظام العالمي لعدم الانتشار . وأبنت أولاً وقبل كل شيء الاتفاق على ضمانات كاملة النطاق باعتبارها الشرط الاساسي للإمدادات النووية المرسلّة إلى البلدان غير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار . ولكي يكتسب التخلي عن أسلحة التدمير الشامل والالتزام بعدم انتشارها ثقة ، يجب أن يشمل تكنولوجيا القذائف . وفي هذا المدد بمفّة خاصة ، أرسلت تجربة حرب الخليج إشارات مروعة . ولذا تؤيد حكومة ألمانيا الجهود الجارية لتحسين النظام واستكمالها . إن الإصلاحات المتعمق عليها أو المعتمدة تستهدف ضمان أن يكون نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في المستقبل مكملًا لنظام عدم الانتشار العالمي بدرجة أكبر .

ونأمل جميعاً بعد تحرية حرب الخليج المزعجة ، أن توحيد توقعات الآن أكثر تبشيراً بالنجاح: ونحن أيضاً ملتزمون بالاهداف المبيّنة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ ونشارك ايجابياً في تنعيمها . إن إزالة أسلحة التدمير الشامل ومنظومات القذائف في العراق يمكن أن تطلّع مقدمة لمزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة . وإذا أعقبت هذه الخطوة الإلزامية الأولى خطوات أخرى طوعية من جانب جميع بلدان المنطقة ، سيكون هناك احتمال أفضل للاستقرار والسلام في الشرق الأوسط .

اسمحوا لي بأن أوجز ما قلته: إننا نعلم أن الأسلحة ليست صلب التوترات بين البلدان بل هي نتيجة لها . غير أن إزالة امكانيات التهديد الناشئة عن هذه الأسلحة يمكن أن ترسي الاساس لعملية تعاوض في المناطق المعنية تؤدي إلى مزيد من التعاظم وهذا أيضاً شرط اساسي رئيسي للحد من صادرات الأسلحة وتجريد العلاقات الدولية من السلاح .

وفي هذه العمليات الرامية إلى صون السلم ، سيستمر تعليق أهمية كبيرة على عمل مؤتمر جنيف لنزع السلاح . وأود أن أعرب عن عظيم أمني ، بياسادة رئيس اللجنة ورئيس المؤتمر . في أن تنجحوا خلال السنة القادمة في التوصل في النهاية إلى اتفاق يسمح لنا في التخلي من نوع من الأسلحة هام وخطير جداً قمنا بمناقشته هنا فترة طويلة لكن آمل فعلاً الآن أن يتم ذلك بمزيد من النجاح .

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية لألمانيا على بيانه الهام وعلى حرارة الكلمات التي وجهها إليّ وعلى أفضل تمنياته لي بمعتي رئيس اللجنة المخممة للأسلحة الكيميائية . وأدعو الآن وكيل وزارة خارجية فنلندا للشؤون السياسية ، معادة السفير آرنو كارهيلو .

السيد كارهيلو (فنلندا): السيد الرئيس ، اسمحوا بأن أبدأ كلمتي بالإعجاب عن عظيم ارتياحي لرؤيتكم تتولون رئاسة مؤتمر نزع السلاح وتشغلون في الوقت نفسه منصب رئيس اللجنة المخممة للأسلحة الكيميائية . وأتمنى لكم كل التوفيق في كل من هاتين المهمتين الهامتين .

لقد أثبتت حرب الخليج الفارسي أن المجتمع الدولي قادر على العمل بـعزم ونجاح من خلال الأمم المتحدة . فقد أعيد اقرار استقلال الكويت . ويجري حالياً إعادة الاستقرار والأمن في المنطقة . إن المهمة الفريدة للجنة الأمم المتحدة الخاصة التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ تشكل جزءاً من هذا الجهد . إن عمل اللجنة الخاصة يتمثل تحديداً بمؤتمر نزع السلاح ، وبخاصة بالنسبة لمفاوضات الأسلحة الكيميائية .

لقد أظهرت حرب الخليج بوضوح أن أوجه التباين العسكرية التي تعديها تجارة في الأسلحة بلا ضوابط ، وكذلك القدرة الكامنة للأسلحة التدمير الشامل ، هما مصدر عدم استقرار وعدم أمن ، إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن إزالة أوجه التباين بنجاح إلا بإجراء تخفيضات في مستويات التسليح . وهذا لا يمكن أن يتحقق من خلال تكديس للأسلحة .

إننا نأمل أن تفضي الامتنعاجات الأوسع نطاقاً المستمدة من نتيجة حرب الخليج إلى إزالة أوجه التباين العسكرية على الصعيد الإقليمي عن طريق معاولات متعددة الأطراف يتم تنظيمها بشكل واقعي . ويمكن لهذه المفاوضات أن تشمل أموراً منها نزع السلاح الإقليمي وتدابير بناء الثقة ، وعمليات نقل الأسلحة ومعالجة قدرات أسلحة التدمير الشامل . ونتيجة للحرب ، يجري حالياً اختبار الشبكة الموجودة حالياً من اتفاقات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف . وفي هذا الصدد ، كان بود فنلندا ، شأنها شأن بعض البلدان الأخرى ، أن تختبر انطباق اتفاقية حظر تغيير البيئة على الضرر الذي ألحق بالبيئة في الكويت . ومع ذلك فإننا ندرك أن الأمر متروك للسجل المعنية مباشرة إلى أقصى درجة لكي تقرر ما إذا كانت ترى أي مزية في الاستعانة بآليات تلك الاتفاقية بعينها . ومن حيث المبدأ ، تؤكد فنلندا أن خمول اتفاقات نزع السلاح ليس في مصلحة أحد .

لقد اكدت الحرب في الخليج العارسي مرة أخرى الحاجة الماسة إلى استكمال المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية . لكن الحرب غيرت أيضا بعمق مدركات دور الأسلحة الكيميائية وإمكانية استعمالها في حرب حديثة تقوم على التكنولوجيا العالية .

لقد ظلت مفاوضات الأسلحة الكيميائية وقتاً طويلاً في مازق: فقد نُقحَ نص مشروع الاتفاقية وأدخلت تحسينات عليه سنوياً ، لكن اختتام المفاوضات بنجاح قد افلت منا . إن القضايا الأساسية التي ما زالت مطروحة للمناقشة معروفة جيداً . ومن الواقعي أيضا أن يقال إن بعض هذه القضايا لا يزال مطروحا للمناقشة إلا انتظارا لبدء المرحلة الأخيرة التي ينبغي أن تبدأ الآن . وينبغي أن يشكل البيان الذي القاه الرئيس جورج بوش يوم الاثنين الماضي مقدمة طيبة لها . إننا نرحب باستعداد الولايات المتحدة لأن تحل من جانبها بعض القضايا الهامة المطروحة للمناقشة مثل المسائل المتعلقة بغرض حظر كامل على استخدام جميع الأسلحة الكيميائية والالتزام غير المشروط بتدميرها كلها في غضون عشرة أعوام من بدء نفاذ الاتفاقية . إننا نأمل أن يعجل هذا التطور الجديد بكل ما يحري في كل القضايا قيد التفاوض .

إن النهج الإجمالي هو توضيح معيد لترابط القضايا . إلا أن توقعات اتباع نهج إجمالي ينبغي ألا تظللنا بجعلنا نفترض أن كل قطع اللفر يمكن أن توّج في موضعها الصحيح في محاولة واحدة وفي الخطوة الأخيرة . ويصدق الأمر نفسه بالنسبة لعقد اجتماع وراي ، فلا يمكن توقع أن يستطيع الوزراء بطريقة ما أن يحلوا في يوم أو اثنين المسائل التي عجز المتفاوضون عن تسويتها . إن المهمة التي سرى أن يقوم بها اجتماع وزاري هي أن يؤكد حل القضايا السياسية الرئيسية . وبعد ذلك ، يمكن للمتفاوضين أن يحسنوا النم سرعة . وثمة جانب هام آخر للاجتماع الوزاري هو حضوره . إننا نجتهد كلنا لعقد اتفاقية عالمية . وينبغي التفكير بعناية في الاشارات المرسل إلى المجتمع الدولي كله . وسيكون من بين السمات الأساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية طابعها غير التمييزي . إن قصر الاشتراك الكامل في اجتماع سياسي أصا على عدد أقل من جميع البلدان التي أبدت اهتماما بالمفاوضات قد يؤدي إلى تفسيرات مضادة لهدف العملية برمتها .

إن تدابير بناء الثقة ، والانفتاح والشفافية هي عوامل شت أنها تحدد سرعة تدابير نزع السلاح . ويمكنها أيضا أن تلج كموامل محددة للسرعة بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية حتى خلال المرحلة التفاوضية . وهناك تدابير سبق اقتراحها واتخاذها بمصد هذه المفاوضات ، مثل زيارة المرافق المتصلة بالأسلحة الكيميائية . والإعلانات المتعلقة باحتياز أو عدم احتياز أسلحة كيميائية ، وإنتاج مواد كيميائية

مدرجة في الجداول والنية في أن يصبح البلد مؤقّعاً أصلياً على الاتفاقية . وتتم تعيين عدة تدابير أخرى ممكنة خلال الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في الفريق العامل ألف للجنة المخمّعة للأسلحة الكيميائية . إن كل هذه التدابير الطوعية مناسبة للتطبيق على المعيد المنفرد أو الثنائي أو المتعدد الأطراف . وتود فنلندا أن تدرى مزيداً من البلدان يدرس إمكانية الاستفادة منها .

لقد كان من دواعي خيبة الأمل أن يُرى أن التقدم في حل القضايا السياسية المتعلقة ما زال محدوداً حتى الآن . ورغم ذلك ، نعترف بأنه تم القيام بقدر كبير من العمل المفيد في الأجزاء الأخرى من النص . وأود بصفة خاصة أن أشير إلى المناقشة المتعلقة بتبسيط نظام التحقق المتعلقة بالصناعة الكيميائية استناداً إلى الاقتراح السويدي الوارد في الوثيقة CD/1053 . ونحن على ثقة بأن نظاماً للتحقق ممكن تنفيذه وعملياً ومردود الكلفة سينشأ على أساس نهج متكامل . وفي رأينا أن أهم سمات هذا النظام هو زيادة عدد المرافق التي يجوز القيام فيها بعمليات تفتيش محتملة ، وفي الوقت نفسه تركيز أنشطة التحقق على المرافق الأكثر صلة بالموضوع .

إن إسهام فنلندا الأساسي في مفاوضات الأسلحة الكيميائية يقدم في الميدان التقني . وقد أحرقت لمدة عشرين سنة تقريباً بحوث علمية في إطار مشروع البحوث الفنلندي بشأن التحقق من نزع السلاح الكيميائي . وقد نشرت نتائج هذه الأنشطة البحثية في ما يسمى بـ "الكتاب الأزرق" وعُرضت سنوياً على مؤتمر نزع السلاح . ولم يعد هذا النشاط البحثي الموجه للتحقق وحده فريداً في العالم مثلما كان عليه الحال منذ أعوام قليلة مضت . إننا نرحب بازدياد عدد البلدان المشاركة في هذا النوع من النشاط البحثي .

إن النقاش الجاد القائم على البحث التقني لا يمكن إلا أن يعمل بالعملية التفاوضية . إن ازدياد فهم المشاكل التقنية المتعلقة بالتحقق ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها يسهمان في خلق الثقة داخل البلدان المشاركة ومبما بينها . وينبغي أن تكون هذه البلدان واثقة تماماً بأن وسائل تحقيق الأهداف المبينة في العملية هي وسائل عملية وممكنة التنفيذ على السواء . وفي رأينا أن هذه السمة من سمات بناء الثقة كانت وما زالت تشكل المنظور الأرحب لعمل الفريق التقني المعني بالأجهزة وملفاته الفريق التقني المعني بقاعدة البيانات التحليلية والمختبرات .

لقد نسقت فنلندا عام ١٩٨٩ أول اختبار للمقارنة بين المختبرات وهو ما يسمى بالاختبار المشترك بين المختبرات . وأبلغت نتائج ذلك الاختبار إلى مؤتمر نزع السلاح في الصيف الماضي . واتخذت الترتيبات لإجراء اختبار ثانٍ مماثل في

تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي . ويتم إبلاغ مؤتمر نزع السلاح بنتائج ذلك الاختبار الثاني قبل نهاية الدورة الأخيرة هذا العام . وشارك خمسة عشر مختبرا في هذا الاختبار الثاني المشترك بين المختبرات ، أي بزيادة خمسة مختبرات عن الاختبار الأول . وعموما اعتبرت جميع المختبرات أن التجربة كانت مفيدة . وربما يتبين ذلك على أفضل وجه من الإعداد حاليا لاختبار ثالث سيجرى في الخريف القادم .

وهناك نشاط آخر محدد شاركت فيه فنلندا في خلال العام الماضي هو برنامج التدريب على تحليل التحقق الذي تتطلبه الاتفاقية المقبلة . وقد عرض هذا البرنامج على كيميائيين تحليليين من بلدان نامية أعضاء في مجموعة الـ ٢١ . وتشارك الدورة التدريبية الثالثة نهايتها الآن . وقد مرنا أن نرى أن هذا البرنامج لقي استحساناً من البلدان المعنية . وخلال هذا العام ، سيشارك في البرنامج كيميائيون من اندونيسيا وباكستان وسري لانكا وكوبا ومصر والمكسيك وميانمار ويوغوسلافيا .

إننا نعتزم مواصلة البرنامج وتفصيله من حيث جوهريه . وهذا يعني في المرحلة الأولى إضافة بعض تقنيات التحقق غير المشمولة حاليا . كما يعني زيادة التعمق في بعض مجالات البرنامج الحالية . ونود أن نوجه الشكر إلى حكومة ألمانيا لتأييدها جهودنا . وهذا يمكننا من إضافة سمات جديدة هامة إلى البرنامج . ونخطط في المرحلة الثانية لإعداد دورة دراسية للمتابعة لأولئك الذين سبق اشتراكهم في الدورة الدراسية الأساسية . ونأمل خلال الأشهر عشر شهرا المقبلة أن يتمكن من تحسين قدرات مختبر المشروع على نحو يمكن من بدء خطوات إعداد الدورة الدراسية للمتابعة .

شمة قضية أخرى أود أن أتناولها هنا هي حظر التجارب السووية . لقد ظل فرض حظر شامل على التجارب موضوعا يشير جدالا كبيرا في جدول أعمال سرع السلاح . وطوال عدة سنوات لم يمكن حتى مناقشة هذه القضية في اللجنة المختصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح . وفي مؤتمر تعديل معاهدة حظر التجارب السووية الذي عقد في كانون الثاني/يناير الماضي ، كان هناك اتفاق عام على وجوب متابعة بحث قضايا حظر التجارب في مؤتمر نزع السلاح . وصرنا ملاحظة أن المناقشات التي دارت في اللجنة المختصة كانت مستفيضة وجرت في جو بناء . بيد أنه من الواضح أن فجوة الاختلافات الأساسية في الرأي لم تفتق . وينبغي عدم السماح لهذه الحقيقة الحالية بأن تصبح عقبة أمام العمل المفيد الرامي إلى تحقيق نتائج هامة مستقبلا .

إن متطلبات التحقق من حظر شامل للتجارب هي أحد المواضيع المناسبة للمناقشة . ويوفر عمل فريق الخبراء العلميين في ميدان التحقق من الاهتزازات أساسا تقنيا جيدا لهذه المناقشات . ومن المرضي أن نرى عدد البلدان المشتركة في فريق الخبراء العلميين في تزايد رغم أن التوزيع الجغرافي ما زال متعاوتا .

إن رمد الاهتزازات لن يكون هو الطريقة الوحيدة للتحقق من خطر للتجارب . ويجب استخدام وسائل تكميلية لكشف الانتهاكات المحتملة للمعاهدة . وتشمل هذه الوسائل مثلاً رمد النشاط الإشعاعي والرمد بالتتابع الاصطناعية فضلاً عن عمليات التفتيش الجوية والموقعية . إن هذه العناصر لنظام تحقق شامل محتمل يمكن النظر فيها بشكل مفيد وبطريقة مناسبة في مؤتمر نزع السلاح . وتوفر الوثيقة CD/1054 مادة قيمة لمزيد من النقاش في اللجنة المختصة . وربما يمكن العثور على مادة مفيدة أخرى للمداولات في بروتوكولات التحقق الخاصة بمعاهدتي الحد من التجارب الجوية للأسلحة النووية التي تم التصديق عليها مؤخراً وعقدتا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

إن هاتين المعاهدتين تستحقان مزيداً من التعليق . فهما تشكلان الخطوات الأولى المتخذة في مجال التجارب النووية منذ عقد معاهدة الحظر الحزني للتجارب النووية . ولهما بهذه الصلة أهمية تستحقانها . لقد تم التغلب على عقبة التصديق عليهما التي كانت تتمثل في وجود نظام مناسب للتحقق . ولذا فلدينا من الأسباب ما يدعونا إلى الاعتقاد بأنه يمكن اتخاذ الخطوات القادمة صوب مزيد من القيود على عدد التجارب وقوتها في المستقبل غير البعيد . وما زال مرض خطر شامل للتجارب النووية هدماً طويلاً الأجل . ومع ذلك ، فإن اتخاذ خطوة كبيرة نحو مواصلة تخفيض الترسات النووية ومنع الحرب النووية هو أمر قيد الإعداد . إن معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية أصبحت في المتناول ويؤمل أن تستكمل قريباً . وبتخفيض الترسات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بمقدار الثلث ، ستصبح المعاهدة دليلاً ملموساً على أن دور الأسلحة النووية يواصل تناقصه وأن سرع السلاح النووي تدريجياً يتقدم .

إن إزالة الأسلحة النووية تدريجياً من أوروبا في حالة تقدم حيد نتيجة للتخفيضات المتعاضد عليها وكذلك التدابير المتخذة من جانب واحد . وحتى الأسلحة النووية القصيرة المدى ستصبح قريباً موضعاً للمفاوضات . ومع التطورات الحادثة في ميدان الأسلحة النووية ، حققت أوروبا تقدماً تاريخياً في نزع السلاح التقليدي . إن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا الموقعة في العام الماضي ستوجد توازناً عسكرياً جديداً عند مستوى تلح أقل كثيراً . لقد كانت أوجه التباين التقليدية السبب الأساسي لزيادة دور الأسلحة النووية في أوروبا . وبعد إزالة أوجه التباين هذه سيتناقص ذلك الدور مبيناً الصلة المتبادلة بين هاتين الفئتين من الأسلحة .

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر وكيل وزارة خارجية فنلندا للشؤون السياسية على بيانه الهام والكلمات التي وجهها إليّ . وأود الآن أن أدعو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر سعادة السفير ليدوغار إلى القاء بيانه .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): نرحب باستئناف هذا الجزء من دورة مؤتمر نزع السلاح برئاستكم ونتطلع إلى العمل معكم في إدارة شؤون المؤتمر . ويشرفني أن أكون أول من يتكلم بعد البيانين الهامين جداً والشاملين اللذين القاهما الوزير شيفر ووكيل الوزارة كارهيلو واللذين قال كل منهما كلمات لطيفة عن المبادرة التي قام بها مؤخراً الرئيس بوش بشأن الأسلحة الكيميائية والتي أتحدث اليوم لعرضها على هذه الهيئة .

ويسرني ، لدى افتتاح الجزء الثاني من دورتنا لعام ١٩٩١ أن أقرأ عليكم وعلى زملائنا رسالة من رئيس الولايات المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح ، ومما يلي هذه الرسالة:

"إن النزاع الذي وقع في الخليج في الآونة الأخيرة أعاد مرة أخرى إلى النشاط شحاً مخيفاً هو استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان الأبرياء . ويؤكد ذلك ضرورة تخليص العالم من أسلحة الدرع هذه . واعتقد أن أفضل أمل للقضاء على آفة الأسلحة الكيميائية هو الحظر التام الذي تنص عليه اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي يجري التفاوض عليها الآن في هذا المؤتمر . والولايات المتحدة ملتزمة بسرعة إنجاز ومع تلك الاتفاقية بنجاح وإنفاذها بصورة فعالة . ولقد أعلنت ، تحقيقاً لهذا الغرض ، عن عدد من الخطوات متخذتها الولايات المتحدة لتمهيد المفاوضات ، وأعطيت السفير ليدوغار تعليمات لإنعاز قرار في هذه الدورة . وآمل أن تحث تلك المبادرة دولاً أخرى على الالتزام أيضاً بالأهداف الحاسمة المنصوص عليها في الاتفاقية ، كما أحث كافة الدول على أن تنضم إلينا في تحقيق لغرض حظر معال للأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن . وأناشد المشتركين في هذا المؤتمر بصورة خاصة أن يبذلوا كافة الجهود لتحقيق لهذا الغرض ، وعلى أن يحددوا لأنفسهم هدف إيجاد حل ، بحلول نهاية عام ١٩٩١ ، لكافة المسائل الرئيسية التي لم يُبْتِ فيها ، والانتهاء من وضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في غضون الأشهر الاثني عشر المقبلة . وأحث على أن توامل اللجنة الخمسة للأسلحة الكيميائية عقد دورتها في جنيف لإنجاز ما ورد في هذا الحدول الزمني . وأتمنى لكم جميعاً سرعة النجاح ."

لقد بين الرئيس بوش في رسالته النهج الأساسي الذي ترغب الولايات المتحدة في اتباعه لإنهاء الأعمال المتعلقة بغرض حظر على الأسلحة الكيميائية . وطالما أمر على أن أفضل أمل لإزالة الأسلحة الكيميائية يتمثل في الحظر التام الذي نتفاوض عليه الآن في هذا المحفل . ونظراً لما يوجد من ضرورة ملحة لتخليص العالم من أسلحة الدرع هذه ، لا يمكننا أن نستمر في "العمل كالمعتاد" في مفاوضاتنا .

ولقد أعلن الرئيس في بداية هذا الأسبوع أن الولايات المتحدة مستعدة لإتخاذ عدد من خطوات التجديد لتمييز احتمالات نجاح عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية . واسمحوا لي بأن أوجز لكم الآن هذه الخطوات .

تقترح الولايات المتحدة ، غرساً لروح الاستعجال في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وضع إطار زمني لإتمام المفاوضات . ونقترح أن يكون الهدف هو حل كافة المشاكل الرئيسية التي لم يُبَت فيها خلال المفاوضات بحلول نهاية عام ١٩٩١ والإنتهاء من وضع الاتفاقية في غضون إثني عشر شهراً .

وتقترح الولايات المتحدة ، للمساعدة على بلوغ هذه الأهداف ، أن تظل اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية مجتمعة في دورة متواصلة منذ الآن وحتى الإنتهاء من وضع الاتفاقية ، وأن تستمر المفاوضات خلال فترات التوقف عن العمل التي كانت مقررة سابقاً في شهر تموز/يوليه وفي الخريف . وسوف يساعد ذلك على عدم ضياع الوقت واضاعة العرس . والولايات المتحدة مستعدة ، في إطار اقتراحنا ، لإبقائي وفندي في جنيف ، وتمييز الوفد حسب الاقتضاء دعماً لهذا الجدول الزمني . ونشاهد الدول الأخرى أن تشارك في نفس الالتزام .

وقررت الولايات المتحدة ، تيسيراً لتحقيق حظر للأسلحة الكيميائية في غضون سنة ، أن تتخذ خطوات من أجل إيجاد حل لمسألتين رئيسيتين أصبحتا عقبة أمام المفاوضات . وسأمل باتخاذ تلك الخطوات أن نُبرهن على أن السيل الوحيد لإسرام معاهدة هو عن طريق المرونة . ونحث الآخرين على إبداء نفس المرونة . وسوف تتخلى الولايات المتحدة ، على وجه الخصوص ، عن إصرارها على الاحتفاظ بحق الانتقام بالأسلحة الكيميائية . وسوف تتخلى الولايات المتحدة رسمياً عن استخدام الأسلحة الكيميائية لأي سبب ، بما في ذلك على الانتقام بنفس نوع الأسلحة من أية دولة ؛ وذلك اعتباراً من بدء نفاذ الاتفاقية . وسوف نقترح أيضاً إدراج بند في الاتفاقية يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية في أية ظروف .

وسوف تتخلى الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى ذلك ، عن موقفها الذي هو أنه يجب أن يسمح لنا ولدول أخرى معينة بالاحتفاظ بنسبة ٢ في المائة من مخزون أسلحتنا الكيميائية ، ريثما تنضم كافة الدول القادرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية إلى الاتفاقية . وسوف تلتزم الولايات المتحدة بدون شروط بتدمير كل مخزوناتنا من الأسلحة الكيميائية والمرافق التي كانت فيها الأسلحة الكيميائية من قبل وذلك في غضون عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية . ونطلب إلى كافة الدول أن تعلن مخزوناتنا من الأسلحة الكيميائية وأن تحذو حذونا بالشروع في تدمير مخزوناتنا ومرافق إنتاجها . وسوف

نقترح إدراج بنود في الاتفاقية تطلب إلى كافة الأطراف أن تبدأ تدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية ، ومرافق إنتاجها ، دون شرط ، فور بدء نفاذ الاتفاقية ، وأن تنتهي من عملية الإزالة في غضون عشر سنوات .

والتحقق هو أحد المجالات الرئيسية غير المجزأة في الاتفاقية . فقد تبقت مسائل هامة مطروحة ، رغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه في وضع نظام التحقق الخاص بالاتفاقية . وتؤكد الولايات المتحدة من جديد إلزامها بنظام تحقق قوي وصريح . وسوف نقدم عما قريب اقتراحات إضافية محددة لتناول المحالة الأساسية وهي التفتيش بالتحدي .

وشمة محالة رئيسية أخرى تتمثل في كيفية تحقيق المشاركة الواسعة النطاق الضرورية لفرض حظر فعال . وسمتقد بالطبع أن فوائد كبيرة وجوهرية ستعود على كافة الأطراف من فرض حظر تام على الأسلحة الكيميائية . وسمتقد أيضا أنه ينبغي أن تكون هناك فوائد ملموسة للدول التي تنضم إلى الاتفاقية وأن تكون هناك عقوبات معينة توقع على الدول التي لا تنضم إليها . وسوف تقترح الولايات المتحدة ، بناء على ذلك ، إدراج بنود في الاتفاقية يطلب بموجبها إلى الدول الأطراف أن ترفض الاتجار بالمواد ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية مع الدول التي لا تصبح أطرافا في الاتفاقية في غضون فترة معقولة بعد بدء نفاذها .

وسوف يُطلب إلى دول متعددة أن تدمّر أسلحتها الكيميائية بموجب الاتفاقية . وهذه المهمة هي مهمة معقدة للغاية وكثيرة المتطلبات التقنية . وسوف تقدم الولايات المتحدة ، لتيسير إزالة الأسلحة الكيميائية على نطاق العالم ، مساعدة عملية وفعالة إلى الدول الأخرى لإعانتها على تدمير الأسلحة الكيميائية ، أينما وُجِدَت ، بصورة سريعة وآمنة وسليمة بيئيا . ونقوم الآن بإنشاء قوة عمل تتألف من ممثلين لحكومة الولايات المتحدة وممانع تابعة للقطاع الخاص لوضع مقترحات عن كيفية أماكن قيام الولايات المتحدة بتقديم المشورة والمساعدة إلى الدول في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية . وسوف نقدم المساعدة التقنية للتدمير إلى الدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية على أراضيها . ويمكن أن ينطوي ذلك على زيارات لمرافقنا التدميرية ، ومخططات ، ومشورة تقنية . ونقترح إنشاء فريق عامل تقني معني بالتدمير تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح ليكون محفلا للتعاون العملي .

تعيد الولايات المتحدة تأكيد موقفها إزاء ضرورة وجود عقوبات تُفرض على الدول التي تنتهك الاتفاقية ، ولا سيما عقوبات شديدة ضد أية دولة تبدأ استخدام الأسلحة الكيميائية . وتعلن الولايات المتحدة أنها ستمتبر أن انتهاكات الاتفاقية ،

ولا سيما بدء استخدام الأسلحة الكيميائية ، إنتهاكات خطيرة للغاية للقانون الدولي وسوف تفرض الولايات المتحدة كافة العقوبات الملائمة .

ويجتهد المشاركون في مؤتمر نزع السلاح ، من خلال عملية التفاوض ، لضمان تغطية اتفاقية الأسلحة الكيميائية اهتمامات كافة المشاركين واهتماماتهم وكثيراً ما تكون الحلول التوفيقية ضرورية لتحقيق هذه التغطية . ولذا نعتقد أنه تقع على كافة الدول المشتركة في المفاوضات مسؤولية عن تأييد النم الناتج عن تلك المفاوضات ، وتعلن الولايات المتحدة رسمياً عزمها على أن تصبح طرفاً أصلياً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ونطلب إلى كافة الدول أن تتعهد علناً بأن تصبح أطرافاً أصلياً . كما نطلب إلى كافة الدول أن تعلن عن مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية وأن تتخلى رسمياً عن استخدام الأسلحة الكيميائية لأي سبب عند بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

ونعتقد الولايات المتحدة أن من المهم مع زيادة انتشار الأسلحة الكيميائية ريثما يتم إكمال حظر تام . والولايات المتحدة على استعداد ، تحقيقاً لهذا الفرض ، لتوفير معلومات شاملة عن ضوابطنا لتدمير المواد والتكنولوجيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، وعن قوانيننا الداخلية المتعلقة بانعاز هذه الضوابط ، وذلك لكافة المشاركين الآخرين في المفاوضات . ونوصي بأن تضع كافة الدول صواب ماثلة فتوقف بذلك انتشار الأسلحة الكيميائية في الوقت الذي نعمل فيه جميعاً من أجل تحقيق حظر تام ورسمي .

وسيتطلب انجاز الاتفاقية في غضون السنة المقبلة منا جميعاً قدراً كبيراً من الجهد والتفاني والمرونة . لن يكفي الوضع الراهن . وسوف يتطلب ما ذلك أن نعمل سوياً إذا ما أردنا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في فرض حظر شامل على إنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها وإستعمالها . والولايات المتحدة على استعداد ، من أجل تحقيق تقيد على نطاق العالم للقيام بكل ما يلزم لتجعل اتفاقية الأسلحة الكيميائية حقيقة . ونحث الدول الأخرى على إبداء مرونة في مواقفها والتعهد بنفس الالتزام إزاء تحقيق أهدافنا المشتركة .

الرئيسي (الكلمة بالرومية): أشكر ممثل الولايات المتحدة البارز على بيانه ، واعتقد أن جميع أعضاء المؤتمر انتموا باهتمام كبير إلى النقاط الواردة فيه ، ولا سيما الرسالة التي لها أهمية استثنائية التي وجهها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى المؤتمر . وأود الآن أن أدعو ممثل السويد البارز ، معادة السفير هيلتينيو إلى إلقاء كلمته .

السيد هيلتينيو (السويد): لقد استمتعت باهتمام كبير للبيانات التي ألقاها وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية لألمانيا ووكيل وزير خارجية فنلندا للشؤون السياسية وكذلك زميلي السفير ليدوغار . وغني عن القول إن هذه البيانات سیدرسها وفدي بعناية وكذلك في عاصمة بلادي .

لقد منحت لي الفرصة من قبل لكي أهنئكم بياسادة الرئيس على توليكم مهمة رئيس للمؤتمر ذات المسؤولية ويسرني أن لاحظ المهارة التي تعالجون بها المشاكل المعروضة عليكم سواء بصفتكم هذه أو بصفة مناصب أخرى أسندت اليكم .

وقد غادر المؤتمر مؤخراً السفير الاندونيسي لوييس والسفير اوونغ شانت من ميانمار . واود أن أشكرهما على التعاون الممتاز بينهما وبين وفدي وأن أتمنى لهما كل الخير في أشطتهما المقبلة . وانتهز هذه الفرصة لأرحب بالرئيس الجديد لوفد ميانمار ، السفير أو تين كياو هلينغ ، وأن أتعهد بتعاون وفدي معه في معانينا المشتركة .

واليوم ، أود أن أتناول موضوعاً أساسياً تعتبر حكومتي أن له أهمية كبيرة ، وخضعت له جزءاً كبيراً من وقتي عندما كنت رئيساً للمؤتمر في شهري شباط/مباراير - آذار/مارس من هذا العام ، ألا وهو مسألة زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح . ولست بحاجة تقريباً إلى التذكير بأن هذه المسألة معروضة على المؤتمر منذ أكثر من عشرة أعوام . واتفق من قبل في عام ١٩٧٩ على أنه ينبغي إعادة النظر في عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح في أوقات متفرقة منتظمة ، واتخذ في عام ١٩٨٢ قرار ، من حيث المبدأ ، بزيادة عدد الأعضاء زيادة محدودة . ووافق مؤتمر نزع السلاح ، في عام ١٩٨٣ ، زيادة عدد الأعضاء بحد أقصى قدره أربعة أعضاء ، واتفق أعضاء المؤتمر ، في عام ١٩٨٦ ، على أن ترشح مجموعة الـ ٢١ مرشحين لعضوية المؤتمر ، وأن ترشح المجموعة الاشتراكية مرشحاً واحداً والمجموعة الغربية مرشحاً واحداً أيضاً . ولكن ثبت عدم إمكان تنقيذ هذا الاتفاق .

وليس ثمة جدوى من متابعة مناقشة هذه المسألة بصورة نظرية . ويجب تقديم اقتراح محدد . وإنني أرى أنه يمكن إيجاد صيغة جديدة في إطار الاتفاق السابق من حيث المبدأ على زيادة عدد الأعضاء الذي انطوى في ذاك الوقت على زيادة تصل إلى ٤٤ عضواً ، إذا أخذنا في الاعتبار أيضاً أنه يوجد الآن شاعر بين العدد السابق لأعضاء المؤتمر البالغ ٤٠ عضواً .

وأود في سوء هذه الخلفية ، أن اقترح زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح بأربعة دول ، عضو جديد واحد من كل من أمريكا اللاتينية ، وإفريقيا ، وآسيا ، وأوروبا ، على أن يُملأ الشاغر الذي أوجدته الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهي بلد أوروبي ، ببلد أوروبي آخر . فيزداد عدد الأعضاء بناء على ذلك ليصبح ٤٤ عضواً .

وعندما يمل الأمر إلى التوزيع الداخلي للمقاعد ، سوف تتخذ كل منطقة بالطبع قرارها وفقاً لمعاييرها الخاصة . ويرى وفدي أنه ينبغي في حالة أوروبا أخذ عوامل متعددة في الاعتبار ، بما في ذلك المجموعات السياسية التقليدية ، وحمتها في التمثيل الحالي القائم من قبل في المؤتمر ، وكون أن بلداناً أوروبية محايدة متعددة ترشح نفسها لعضوية مؤتمر نزع السلاح منذ سنوات عديدة الآن . وأود ، في هذا الإطار ، أن أذكر بأنه لا يوجد حتى الآن بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح سوى بلد محايد واحد ، وذلك رغم المناسبات المتعددة التي تم فيها زيادة عدد الأعضاء

لقد وُملت ، عقب إجراء مشاورات خاصة شاملة ، وبعد النظر في الموضوع ملياً ، إلى نتيجة أنه من الضروري في هذه المرحلة تقديم اقتراح محدد . وأخشى ألا يؤدي استمرار مناقشة عامة إلا إلى مزيد من التأخير .

فعلى سبيل المثال ، لن يغني إلى إحراز تقدم سريع انتظار تطورات إضافية فيما يتعلق بوجود المجموعات السياسية أو تكوينها . ومن المحتمل تماماً أن تمرّ سنوات عديدة قبل أن يمكن رؤية شكل من النمط الجديد المحتمل على نحو أفضل .

فيجب أن تكون المرحلة الأولى من هذه العملية هي الاتفاق على الصيغة . وستكون المرحلة الثانية هي اختيار البلدان التي ستؤدي فيها المجموعات الإقليمية والسياسية ، كما سيلعب فيها الرئيس (أو ممثل يعينه الرئيس) دوراً حاسماً . وتتمثل المرحلة الثالثة في موازنة الجمعية العامة عقب إحراز توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح ، على اختيار الأعضاء الجدد على النحو المتبع في الماضي .

واسمحوا لي بأن أضيف أنني أعرف أن هذا الاقتراح يحظى بتأييد واسع النطاق في المؤتمر . وآمل أن يثبت قبوله من الجميع . وينبغي إجراء مشاورات أخرى بشأن الصيغة والاطار الدقيقين لاتفاق ، وآمل أن تستمر تلك المشاورات تحت إشراف الرئيس .

ومما له أهمية أساسية ألا تفقد القوة الدافعة التي ولّدتها . لذا يود وفدي أن يبحث على بذل كافة الجهود لاجتاد حل خلال دورة هذا العام . لقد حان الوقت لذلك . فنحن مدينون بذلك للبلدان المرشحة ولانفسنا بعد مرور أكثر من عشر سنوات على المداولات .

الرئيسي (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل السويد البارز ، السفير هيلتينويوس ، على بياحه وعلى الكمات اللطيفة التي وجهها إليّ .

لقد وصلنا الآن إلى نهاية قائمة المتحدثين هذا اليوم . وبناء عليه ، أود أن أسأل عما إذا كان أحداً يرغب في إلقاء كلمة عند هذه المرحلة . لا أرى أحداً يرغب في ذلك . ولذلك أود أن استرعي انتباهكم الآن إلى مسألة التنظيم التقليدية . وبناء على طلبي ، وزعت الأمانة جدولاً زمنياً مؤقتاً لاجتماعات الأسبوع القادم . وكما يمكن أن تلاحظوه ، ليس من المقرر عقد أي اجتماع في ٢٠ أيار/مايو لأن هذا اليوم هو يوم عطلة رسمية للأمم المتحدة في جنيف ولن نعقد فيه أية اجتماعات . وسيكون أول نشاط الأسبوع هو المشاورات المفتوحة غير الرسمية بشأن سير أعمال المؤتمر على نحو محمّن وفعال والتي ستجري ، وفقاً للقرار الذي اتخذ في المشاورات غير الرسمية الأخيرة ، يوم الثلاثاء ٢١ أيار/مايو في الساعة ١٠/٠٠ . ومن أجل تلبية رغبات عدد من الوفود ، ستوفر الترجمة الفورية أثناء هذه المشاورات . وكالمعتاد فإن هذا الجدول الزمني ارشادي فقط وستطيع تغييره عند الضرورة . وإذا لم يكن هناك اعتراضات ، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على الجدول الزمني المعروض أمامكم باعتباره ورقة غير رسمية . وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالروسية): لدي أيضاً بعض المعلومات المتعلقة بالمشاورات غير الرسمية بشأن سير أعمال المؤتمر على نحو محمّن وفعال . وستوضع ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بترتيبات التشاور للمسطحات غير الحكومية في الميكون المخصصة لبريد الوفود غدا الجمعة في الساعة ١٠/٠٠ .

ولا توجد لدي أعمال أخرى لليوم . ولا أرى أحداً يود التحدث في هذه المرحلة . وبناء عليه أود ، وقبل اختتام الجلسة ، أن أذكركم بأن المؤتمر سيعقد بعد ثلاث إلى خمس دقائق من اختتام الجلسة اجتماعاً غير رسمي بشأن موضوع البند ٢ من جدول الأعمال .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح بعد أسبوع ، يوم الخميس ٢٣ أيار/مايو الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠